

Distr.: General
13 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون

البندان ٣٥ و ٤١ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا
وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن
والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى تعليقات الدائرة الصحفية في وزارة خارجية جمهورية أذربيجان (انظر المرفق) على البيان الذي أدلى به مدير جهاز الأمن الوطني في جمهورية أرمينيا، أرتور فانيتسيان، أثناء زيارته للأراضي المحتلة بجمهورية أذربيجان، مؤكِّدًا مرة أخرى خطط أرمينيا لمواصلة سياستها وممارساتها غير القانونية المتمثلة في نقل المستوطنين الأرمن إلى الأراضي المحتلة بأذربيجان بهدف استعمارها وضمها، في انتهاك واضح للقانون الدولي والالتزامات بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع.

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٣٥ و ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار علييف

السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

تعليقات الدائرة الصحفية التابعة لوزارة خارجية جمهورية أذربيجان على البيان الذي
أدلى به أرتور فانيتسيان مدير جهاز الأمن الوطني في جمهورية أرمينيا

١ آذار/مارس ٢٠١٩

إن ما استخدمه مسؤول أرمني رفيع المستوى من عبارات يرقى إلى تهجم سافر على سنوات عديدة من المفاوضات التي جرت برعاية الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويتعارض مع جوهر هذه المفاوضات ومنطقها، لا سيما في ضوء النتائج التي أسفر عنها أحدث اجتماع بين وزير خارجية أذربيجان وأرمينيا عقد في باريس. وباختصار، فإن كلمات المدير تمثل محاولة لتقويض عملية التفاوض وإحباط الجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركون، فضلا عن أنها تشكل دليلاً آخر أوضح على تورط أرمينيا المباشر في احتلال أراض أذربيجانية، وعلى السعي بطريقة ما إلى "تبرير" الخطط التي ترعاها أرمينيا لضم تلك الأرض بوسائل تشمل انتهاج سياسة استيطانية غير قانونية تنتهك بشكل أساسي اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية.

ونود أن نذكر أرمينيا، الطرف المعتدي، أنها مسؤولة عن جميع ما قد ينجم من آثار سلبية عن هذه الكلمات الاستفزازية.

وأما أذربيجان فإنها ستثير هذه القضية مع جميع المنظمات الدولية البارزة، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن ندعو أيضا الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الإدلاء ببيان لا لبس فيه يدين، من حيث المبدأ، هذا الفعل الصادر عن ممثل للقيادة السياسية العليا لأرمينيا.